مجلة الذكوات البيض المحكمة
العدد ١٨ المجلد الثالث

الذكوات البيض

اسم مشتق من الذكوة وهي الجمرة الملتهبة والمراد بالذكوات الربوات البيض الصغيرة المحيطة بمقام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب{عليه السلام}

شبهها لضيائها وتوهجها عند شروق الشمس عليها لما فيها موضع قبر علي بن أبي طالب {عليه السلام}

من الدراري المضيئة

{در النجف}فكأنها جمرات ملتهبة وهي المرتفع من الأرض، وهي ثلاثة مرتفعات صغيرة نتوءات بارزة في أرض الغري وقد سميت الغري باسمها، وكلمة بيض لبروزهاعن الأرض.وفي رواية إنّها موضع خلوته أو إنّها موضع عبادته وفي رواية أخرى في رواية المفضل عن الإمام الصادق {عليه السلام}قال: قلت:يا سيدي فأين يكون دار المهدي ومجمع المؤمنين؟ قال:يكون ملكه بالكوفة، ومجلس حكمه جامعها وبيت ماله ومقسم غنائم المسلمين مسجد السهلة وموضع خلوته الذكوات البيض

تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والفكرية والاجتماعية
تصدر عن دائرة البحوث والدراسات
ديوان الوقف الشيعي

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

No.: ٥٤٩٧
Date: ٢٠٢٢/١/١٦

ديوان الوقف الشيعي / دائرة البحوث والدراسات

م/ مجلة الذكوات البيض

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

إشارة الى كتابكم المرقم ١٠٤٦ والمؤرخ ١٢/٢٨ /٢٠٢١ والحاقاً بكتابنا المرقم ب ت ٥٧٤٤/٤ في ٢٠٢١/٩/٦ ، والمتضمن أستحداث مجلتكم التي تصدر عن الوقف المذكورة أعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع وانشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا أعلاه موافقة نهائية على أستحداث المجلة.

... مع وافر التقدير

أ.م.د حسين صالح حسن
المدير العام لدائرة البحث والتطوير / وكالة
٢٠٢٢/١/١٧

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التأليف والنشر والترجمة / مع الاوراق.
- الصادرة.

مهند ابراهيم
١٠ / الحقون الثاني

إشارة إلى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير
المرقم ٥٠٤٩ في ٢٠٢٢/٨/١٤ المعطوف على إعمامهم
المرقم ١٨٨٧ في ٢٠١٧/٣/٦
تُعدّ مجلة الذكوات البيض مجلة علمية رصينة ومعتمدة للترقيات العلمية.

الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٨)المجلد الثالث
رمضان ١٤٤٧ هـ آذار٢٠٢٦م

العدد (١٨) السنة الخامسة رمضان ١٤٤٧ هـ آذار ٢٠٢٦م

رقم الإيداع في دار الكتب والو ثائق (١١٢٥)

الرقم المعياري الدولي ISSN 2786-1763

عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات

رئيس التحرير
أ.د. فائز هاتو الشرع

مدير التحرير
حسين علي محمد حسن الحسني

هيأة التحرير
أ.د. عبد الرضا بهية داود
أ.د. حسن منديل العكيلي
أ.د.نضال حنش الساعدى
أ.د. حميد جاسم عبود الغرابي
أ.م.د. فاضل محمد رضا الشرع
أ.م.د. عقيل عباس الريكان
أ.م.د. أحمد حسين حيال
أ.م .د. صفاء عبدالله برهان
م.د.موفق صبرى الساعدى
م.د.طارق عودة مرى
م.د. نوزاد صفر بخش

هيأة التحرير من خارج العراق
أ.د.نور الدين أبو لحية / الجزائر
أ.د. جمال شلبي/ الاردن
أ.د. محمد خاقانى / إيران
أ.د. مها خير بك ناصر / لبنان

العدد (١٨) السنة الخامسة رمضان ١٤٤٧ هـ آذار ٢٠٢٦م

الذكوات البيض

التدقيق اللغوي
م.د. مشتاق قاسم جعفر

الترجمة الانكليزية
أ.م.د. رافد سامي مجيد

الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٨) السنة الخامسة رمضان ١٤٤٧ هـ آذار ٢٠٢٦م

العنوان الموقعي
مجلة الذكوات البيض
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات
الاتصالات
مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠١

الرقم المعياري الدولي
ISSN ١٧٦٣-٢٧٨٦
رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٥)
لسنة ٢٠٢١

البريد الالكتروني
إيميل
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

دليل المؤلف .....

١–أن يتسم البحث بالأصالة والجدّة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربي، ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان: أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word) ٢٠٠٧ أو ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزَّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصفية APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين ألف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢)

أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام الأكتروني(تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم،والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضّل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ مُعدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قُبلت أم لم تُقبل.

١٦–تكون مصادر البحث وهوامشه في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الأستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) ألف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث إلى مقر المجلة – دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي بغداد – باب المعظم)

أو البريد الإلكتروني:(hus65in@Gmail.com) (off reserch@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في مقر المجلة

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

محتوى العدد (١٨) المجلد الثالث

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
١	A CVX–Syllable Structure Theoretic Study of Iraqi Arabic Initial Sonorant Consonant Clusters	.Prof. Balqis I. G (Rashid (Ph.D	١٠
٢	المدرسة البغدادية في التصوف وأثرها في الفكر الإسلامي	أ. د. زينب كامل كريم	٢٤
٣	الاطار الفقهي والقانوني للأوقاف الرقمية : دراسة مقارنة	أ.د. اسماعيل محمود محمد أ.م. خمائل عبدالله الطون الباحث: علي كاظم مرشد ذرب	٤٢
٤	تولي بريماكوف مدير معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية(IMEMO) وأثره في تطوير المعهد»تشرين الاول ١٩٨٥–١٠ حزيران ١٩٨٩»	أ.د. طالب محيبس الوائلي الباحث:علي وليد ناصر	٦٢
٥	أنواع إدارة الاختلاف وأثرها في تعزيز السلم المجتمعي	أ. د. مروان عطا مجيد الباحث: فلاح حسن جواد	٨٢
٦	المعنى المعجمي وتوجيهه دلاليا في ضوء نظرية التلقي سورة القارعة اختياراً	أ.م. د. رغد جهاد عبد أ. د. اثير طارق نعمان	٩٦
٧	ازدهار العلوم العقليه في مصر دراسة تحليلية للقرنين السادس والسابع الهجريين	أ.م.د رشا عيسى فارس	١١٠
٨	بنية الزمن بين مؤشري الاسترجاع والاستباق في رواية «المخطوفة» لوارد بدر السالم	م. م. قصي عباس حسين	١٢٤
٩	حركة السرد الروائي في رواية «بائع السكاكر» للروائي العراقي علاء مشذوب	م.د.سعدون محسن سلطان	١٣٦
١٠	منهج رينيه غروسيه في مؤلفاته عن الحروب الصليبية	الباحث: حسن حمزة محمد م. د. عباس عبد الستار	١٤٦
١١	العواطف المعرفية وعلاقتها بالنهوض الأكاديمي عند طلبة الكلية التربوية المفتوحة	م. د. حسين هادي علي	١٦٤
١٢	آيات الأحكام عند الفريقين آية الوضوء من وجهة نظر القرآن الكريم أنموذجاً	م.د. إسماعيل دهله هايش	١٨٤
١٣	الوظيفة الإدارية في عهد النبي ° وأثرها في الإدارة الحديثة	م. د. زهراء احمد حسين	٢٠٢
١٤	جغرافية التعليم الثانوي في مدينة الاعظمية	م. د سعد عبد اللطيف صالح	٢١٢
١٥	تنمية مهارات التواصل اللفظي وغير اللفظي لدى طلبة المرحلة المتوسطة	م. د. احسان دعدوش حسن	٢٢٤
١٦	التّضعيف الصّرفي في الأفعال العربيّة: مراجعة في ضوء التّراث واللّسانيات الحديثة	م. د. إسراء زيدان خلف	٢٥٢
١٧	التفكير البلاغي النقدي في كتاب محمد مشبال في بلاغة الحجاج «مقال مراجعة»	م. د. حنان علي محسن	٢٦٠
١٨	الغزو المغولي لبلاد المسلمين في ضوء كتاب الحضارة العربية للمستشرق الفرنسي جاك ريسلر : دراسة تحليلية	م. د. عبد الحميد طارق عطيه	٢٦٤
١٩	الجغرافيا السياسية للتكنولوجيا: كيف تؤثر الابتكارات الرقمية على السلطة والنفوذ العالمي في العراق	م. د. ميسون موسى محمد	٢٧٨
٢٠	شعرية النص: إشكالية المفهوم وآليات التشكّل البنائي "مقال مراجعة موضوع»	م. د. ياسر رزّاق كريم	٢٩٨
٢١	النزاع التشادي – السوداني حول اقليم دارفور من منظور الجغرافيا السياسية	م.د. رسل عبود محي الغزالي	٣٠٦
٢٢	التنظيم الذاتي المعرفي وعلاقته في تدريس مادة الارشاد التربوي لدى طلبة قسم اللغة العربية / كلية التربية ابن رشد	م. د. ميادة عمار دردوح	٣٢٠
٢٣	الاتجار بالبشر في الفضاء الرقمي «التحديات القانونية وآليات المواجهة»	م.د نورهان محمد الربيعي	٣٣٢
٢٤	TitleInvestigation of the Relation between ESL Students Beliefs Metacognition and Strategic	Assistant teacher. Aseel Gany Mohammed	٣٥٢
٢٥	Postcolonialism in Iraq and Its Impact on the Theory of Translation,	Assist. LecturerD–hyaa Abdulwahid Namaa	٣٦٨

محتوى العدد (١٨) المجلد الثالث

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
٢٦	ما بعد الاستعمار وتأثيره على نظرية الترجمة العراق	م. م. آمنة عبد الغفور سلمان أ. د. وليد عبد الجبار أحمد	٣٨٦
٢٧	الأثر القانوني لسحب اليد وفق قانون انضباط موظفي الدولة	م. م. أميرة غازي صالح	٣٩٦
٢٨	دور الكفاءات والصفات الشخصية في تعزيز فرص القبول الوظيفي لدى القطاع الخاص	م. م. تسنيم علي كاظم	٤٠٢
٢٩	منهج الزبيدي في عرض آراء الزجّاج الصرفيّة في تاج العروس: دراسة تحليلية مقارنة	م. م. خالصة عبد الجبار صادق	٤١٢
٣٠	دور التمويل المستدام في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق للفترة (٢٠٢٠/٢٠٢٤)	م. م. لمياء محمد ناجي	٤٢٦
٣١	الرؤية السردية وبناء مجتمع الانتصار في رواية الحرب العراقية	م.د. عبد العظيم رهيف السلطاني م. م. كاظم حسن عسكر	٤٤٢
٣٢	استراتيجية تعليمية مقترحة لتنمية الوعي الثقافي من خلال الفن التشكيلي لدى طلبة المرحلة الإعدادية	م. م. رغد هادي رجب	٤٥٦
٣٣	أثر الاقتصاد السياسي في دعم توجهات السياسة الخارجية" دراسة نظرية تحليلية"	م. م. دعاء قحطان طولقاني	٤٦٨
٣٤	الاصلاحات العثمانية في العراق للفترة من ١٨٣٩م-١٩٠٨ م	م. جاسم محمد عبد علي	٤٧٨
٣٥	تقويم كتاب القرآن الكريم والتربية الاسلامية للصف الخامس الاعدادي في بغداد من وجهة	م. جنان طاهر فليح	٥١٠
٣٦	السلوكيات المعززة للصحة وعلاقتها بالرفاهية الذاتية لدى المراهقين	م. عمر موحان جبر	٥٢٦
٣٧	الحكومة الصالحة ظاهرة حضارية متقدمة	الباحث: أحمد صادق	٥٤٤
٣٨	جموع التكسير في ديوان الصادح والباغم	الباحث: أركان غني عطيوموسى	٥٥٤
٣٩	أثر السياسات النقدية الحكومية على السوق المالي «دراسة حالة جمهورية مصر العربية »	الباحثة: رندا شاكر محمود	٥٦٤
٤٠	أثر التغذية السمعية الراجعة المتأخرة على نطق المقاطع الصوتية عند الأطفال المصابين بالتلعثم	الباحثة: سمر شاكر رزيج	٥٨٠
٤١	أثر التعلم الإلكتروني في دافعية الطلبة نحو التعلم	الباحث: عمر احمد	٦٠٨
٤٢	أثر تخطيط موارد التصنيع في الاستغلال الأمثل للموارد لتحسين الانتاجية	الباحث: عمر خليل إبراهيم	٦٢٢
٤٣	The drinking water crisis and its impact on the activities of the city's residents in Al-Iraqah	FADHIL MALIK FADHIL ZWAIN	٦٣٠

أثر الاقتصاد السياسي في دعم توجهات السياسة الخارجية" دراسة نظرية تحليلية"

م. م. دعاء قحطان طولقاني
جامعة الكوفة/ مركز دراسات الكوفة

المستخلص:
يعتبر الاقتصاد السياسي أحد أدوات القوة التي تمتلكها الدولة في دعم توجهات سياستها الخارجية وقدرتها على التأثير في محيطها الإقليمي والدولي، فان قدرة الدولة على تبني سياسات خارجية مؤثرة تعتمد وبشكل رئيسي على قوة اقتصادها واستقراره.
كما ان للاقتصاد السياسي تأثير مباشر على قرارات الدولة الاستراتيجية في سياستها الخارجية، حيث ان هذه القرارات دائما ما تراعي استقرار علاقات الدولة الاقتصادية مع الدول الأخرى وتستخدم توجيه سلوك هذه الدول دون اللجوء الى القوة العسكرية، وبهذا يكون الاقتصاد محركا أساسيا لسياسة الدولة الخارجية وتحديد أولوياتها وادواتها، وبهذا يكون له القدرة على التأثير والنفوذ وتعظيم مصالح الدول ودعم متبنياتها.
الكلمات المفتاحية: الاقتصاد السياسي، الاعتماد المتبادل، النفوذ الاقتصادي، المصالح الاقتصادية.

Abstract:

Political economy is considered one of the tools of power that a state possesses to support its foreign policy orientations and its ability to influence its regional and international environment. A state's ability to adopt effective foreign policies depends primarily on the strength and stability of its economy.

Political economy also has a direct impact on a state's strategic decisions in its foreign policy. These decisions always take into account the stability of the state's economic relations with other countries and aim to guide the behavior of these countries without resorting to military force. Thus, the economy is a fundamental driver of a state's foreign policy, determining its priorities and tools, and thereby possessing the ability to influence, exert power, maximize national interests, and support its adopted positions.
Keywords: Political economy, interdependence, economic influence, economic interests.

المقدمة:

أولاً: فكرة الدراسة:

أحتل الاقتصاد مكانة بارزة في صنع السياسة الخارجية المعاصرة والعلاقات الدولية، وهذه الأهمية السياسية للاقتصاد برزت من خلال عاملين: الأول، أخذت الرفاهية الاقتصادية لشعوب العالم مكانة متميزة في سلم أولويات الأهداف القومية للحكومات، فقد أصبحت المشاكل الاقتصادية مثل (البطالة، والتضخم، والعجز المالي، وقلة المواد الغذائية، وتحديات البيئة) قضايا ذات أهمية عالية تشغل بال الدول، أما العامل الثاني: فهو يتضمن في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، وما يترتب على هذا الاعتماد الاقتصادي من أهمية وأولوية الاقتصاد كوسيلة للسياسة الخارجية، إذ أن الاعتماد الاقتصادي من جانب واحد يجعل من عملية الضغط السياسي على الطرف الاخر في استخدام هذه الوسائل خصوصا الخارجية الذي هو بحاجة إلى المواد الأولية أو المعونة المالية. كما يُعد الاقتصاد السياسي من أبرز العوامل المؤثرة في صياغة وتوجيه السياسة الخارجية للدول. فمن خلال الأدوات الاقتصادية مثل المساعدات، العقوبات، الاتفاقيات التجارية، والاستثمارات، تسعى الدول لتحقيق أهدافها السياسية على الساحة الدولية.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذا البحث من كونه يعالج تقاطعًا استراتيجيًا بين مجالين حيويين في العلاقات الدولية: الاقتصاد والسياسة الخارجية، ففي ظل تنامي دور المصالح الاقتصادية كعامل محفز في بناء التحالفات، وفرض العقوبات، وتحديد أولويات العلاقات الدولية، يصبح فهم تأثير أدوات الاقتصاد السياسي على صنع القرار الخارجي ضرورة لفهم سلوك الدول في النظام الدولي. كما يساعد البحث صناع القرار والدبلوماسيين والباحثين في بلورة استراتيجيات سياسية أكثر تكاملاً، ترتكز على استثمار الإمكانات الاقتصادية لتعزيز النفوذ والمصالح القومية في الخارج، ويسهم كذلك في إثراء الحقل الأكاديمي في دراسات الاقتصاد السياسي الدولي، ويوفر قاعدة نظرية وتحليلية لفهم مخرجات السياسات الخارجية في عالم متغير تحكمه المصالح المتشابكة والتفاعلات الاقتصادية العابرة للحدود.

ثالثاً: هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى توضيح مفهوم الاقتصاد السياسي وعلاقته بالسياسة الخارجية، كما تهدف الدراسة الى تحليل الأدوات الاقتصادية المستخدمة في التأثير على العلاقات الدولية، وفهم كيف تُسهم المصالح الاقتصادية في توجيه أولويات السياسة الخارجية، بالإضافة الى ذلك، تهدف الدراسة الى تقديم إطار نظري لفهم الدور المتنامي للاقتصاد في العلاقات الدولية.

رابعاً: إشكالية الدراسة

كيف يؤثر الاقتصاد السياسي على صنع القرار في السياسة الخارجية؟ وما هي الأدوات الاقتصادية التي تستخدمها الدول لتعزيز أهدافها السياسية الدولية؟

خامساً: فرضية الدراسة

كلما زادت قدرة الدولة على توظيف أدوات الاقتصاد السياسي بكفاءة، زادت فاعلية توجهاتها في السياسة الخارجية، من حيث التأثير والقدرة على تحقيق المصالح الوطنية في الساحة الدولية.

سادساً: منهجية الدراسة:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل الأدبيات والنظريات ذات الصلة، دون التركيز على دول بعينها، لتقديم فهم شامل للعلاقة بين الاقتصاد السياسي والسياسة الخارجية.

سابعاً: هيكلية الدراسة

تضمنت الدراسة مبحثين، ولكل مبحث مطلبين، حيث جاء المبحث الأول بعنوان: الإطار النظري للاقتصاد السياسي وعلاقته بالسياسة الخارجية، والذي تضمن مطلبين، فكان المطلب الأول بعنوان: مفهوم الاقتصاد السياسي، اما المطلب الثاني فكان بعنوان: النظريات المفسرة للعلاقة بين الاقتصاد والسياسة الخارجية، في حين جاء المبحث الثاني بعنوان: أدوات الاقتصاد السياسي في دعم السياسة الخارجية، والذي تضمن كذلك مطلبين، فجاء المطلب الأول بعنوان: الأدوات الاقتصادية المعتمدة في تنفيذ السياسة الخارجية، اما المطلب الثاني فكان بعنوان: انعكاسات الاقتصاد السياسي على أولويات السياسة الخارجية.

المبحث الأول:

الإطار النظري للاقتصاد السياسي وعلاقته بالسياسة الخارجية:

هناك علاقة بين الظواهر الاقتصادية وظواهر السياسية فالاقتصاد في حالات كثيرة هو الذي يحدد الاتجاهات السياسية لصانع القرار، كما ان السياسة في حالات أخرى هي التي تحدد السياسة الاقتصادية، فمما لا شك فيه ان ارتباط علم الاقتصاد بعلم السياسة هو ارتباط وثيق وذلك لان أي نظام اقتصادي يعمل في ظل ظروف سياسية معينة يكون متأثرا بها ومؤثرا فيها في نفس الوقت، ولقد كان ذلك أحد الأسباب التي جعلت علم الاقتصاد يعرف (بالاقتصاد السياسي).

المطلب الأول:

مفهوم الاقتصاد السياسي:

يُعدّ الاقتصاد السياسي أحد المفاهيم المعقدة والمتعددة الأبعاد التي ظهرت نتيجة لتداخل عناصر الاقتصاد مع مفاهيم السلطة والسيادة والسياسة. وقد تطور هذا المفهوم عبر القرون، من كونه تحليلًا بسيطًا للعلاقة بين الثروة والحكم، إلى إطار نظري وتحليلي لفهم كيفية توزيع الموارد والسلطة في المجتمع، وكيف تؤثر هذه التفاعلات على السلوك السياسي للدول.

اولاً: تعريف الاقتصاد السياسي:

على عكس باقي نظريات العلاقات الدولية، يرى كثيرون أن تعريف الاقتصاد السياسي يتعدى عن كونه مدخلاً للتحليل الدولي الذي يركز على تأثير الاقتصاد على السياسة، وهذا ما يميز تعريف الاقتصاد السياسي عن باقي التعريفات التي تنزع إلى الإعلاء من شأن التفاعلات السياسية على مثيلاتها الاقتصادية. وقد قدم عدد من المفكرين تعريفات متنوعة للاقتصاد السياسي بحسب المدارس الفكرية التي ينتمون إليها، ومن أبرز هذه التعريفات، هو تعريف آدم سميث: "الاقتصاد السياسي هو العلم الذي يهتم بزيادة الثروة الوطنية وتحسين رفاهية المواطنين، في حين عرفه كارل ماركس الاقتصاد السياسي هو تحليل العلاقات الاجتماعية التي تنشأ في عملية الإنتاج، وتوزيع الثروة بين الطبقات، اما تعريف ديفيد ريكاردو: الذي عرف الاقتصاد السياسي بانه دراسة القوانين التي تحكم توزيع الدخل بين طبقات المجتمع الثلاث: العمال والرأسماليين ومالكي الأراضي، وهناك تعريف معاصر الذي عرف الاقتصاد السياسي بأنه دراسة كيفية تأثير المؤسسات، والمصالح، والأفكار، على عمليات صنع السياسات الاقتصادية، والعكس(١).

كما عرف البعض الاقتصاد على انه "نظام للإنتاج والتوزيع واستخدام الثروة"، اما السياسة فهي "مجموعة من المؤسسات والقواعد التي تحكم التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية"، ومن هنا يمكن تعريف الاقتصاد السياسي على انه "دراسة التفاعل بين الاقتصاد والسياسة"، كما يمكن تعريفه على انه "مشكلات الاقتصاد الحديث في النسق السياسي المنقسم"، ويعرف البعض الاخر الاقتصاد السياسي على انه "دراسة الأسس السياسية للأنشطة الاقتصادية"(٢).

ثانياً: تطور مفهوم الاقتصاد السياسي

لعبت العوامل الاقتصادية دورا هاما في العلاقات الدولية على مدى التاريخ. لقد كانت الأهداف الاقتصادية والموارد وأدوات السياسة الخارجية على الدوام عناصر هامة في الصراعات التي قامت بين الجماعات السياسية.

اما كمجال أكاديمي، فقد نشأ الاقتصاد السياسي كفرع من الفلسفة الأخلاقية في القرن السابع عشر، قبل أن يتحول إلى حقل مستقل في القرن الثامن عشر، مع صعود أعمال منظّرين مثل سميث وريكاردو وملثوس. وخلال القرن العشرين، بدأ المفهوم يتفرع إلى عدة اتجاهات، منها: الاقتصاد السياسي الدولي، والاقتصاد السياسي المقارن، واقتصاديات التنمية، وغيرها. كما اتسعت أدوات التحليل لتشمل مفاهيم من علم الاجتماع، والعلوم السياسية، والتاريخ، والأنثروبولوجيا. كما بدأ مصطلح "الاقتصاد السياسي" يُستخدم في سياقات أوسع، وظهر ما يُعرف بالاقتصاد السياسي الدولي (IPE)، الذي يدرس التفاعل بين الاقتصاد العالمي والسياسات الوطنية والدولية. وقد ساهم مفكرون معاصرون مثل روبرت كيوهان و سوزان سترينج في تطوير هذا الاتجاه، مؤكدين أن الفهم الحقيقي للسياسة الدولية لا يمكن أن يكتمل دون النظر إلى الأبعاد الاقتصادية البنيوية(٣).

ثالثاً: عناصر الاقتصاد السياسي: يضم الاقتصاد السياسي ثلاثة عناصر رئيسية:

١. المصالح: أي الأهداف الاقتصادية والسياسية التي تسعى الفواعل لتحقيقها، بمعنى ان الاقتصاد في علاقته مع السياسة الخارجية يمثل وجهتين فالوجهة الأولى تتمثل في انه غاية تدفع صناع القرار في السياسة الخارجية الى الالتزام بها والسعي لتحقيقها ومن وجهة أخرى فتتمثل في انه وسيلة توظف في دعم وتنفيذ السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها، وقد تتبدل ادواره المختلفة تبعا للظروف بشكل يشير الى فاعليته ووظيفته الحاسمة في إطار السياسة الخارجية(٤).

٢. المؤسسات: وتشمل القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تنظم السلوك السياسي والاقتصادي، فالمؤسسات

السياسية تحدد "من يحكم؟"، أما المؤسسات الاقتصادية فتحدد "كيف يُدار الاقتصاد؟". ونجاح الدول يعتمد بدرجة كبيرة على فعالية وتكامل هذين النوعين من المؤسسات(٥).

٣. الأفكار: مثل الإيديولوجيات والمعتقدات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في صياغة السياسات، حيث ان السياسة الخارجية مقيدة بعدة مؤثرات في مراحل صنع القرار السياسي ووسائل تنفيذه ومن هذه المؤثرات هو المؤثر الاقتصادي على اعتباره وسيلة من وسائل تنفيذ السياسة الخارجية من جهة وعلى اعتباره غاية من غايات السياسة الخارجية وأهدافها، وان هذا الادراك ينتج عنه التزام صارم بوضع العامل الاقتصادي في الاعتبار عند ممارسة العمل السياسي الخارجي عبر توظيف الاقتصاد والسياسة الخارجية في عملية مزدوجة يؤدي احدهما للآخر خدمة وفق نهج فكري هادف ومخطط له(٦).

وفي الختام فإن الاقتصاد السياسي يعد إطارًا تحليليًا معقدًا لكنه بالغ الأهمية لفهم طبيعة العلاقة بين الاقتصاد والسلطة، سواء في السياق المحلي أو الدولي. ومن خلال دراسة هذا المفهوم، يمكن لنا أن نكشف الآليات التي تستخدمها الدول لتوجيه سياستها الخارجية وفقًا لمصالحها الاقتصادية والسياسية.

المطلب الثاني

النظريات المفسرة للعلاقة بين الاقتصاد والسياسة الخارجية

تسعى نظريات العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي إلى تفسير كيفية تفاعل العوامل الاقتصادية مع توجهات الدول في سياستها الخارجية، سواء من حيث صياغة الأهداف أو أدوات التنفيذ. وتُعَد هذه العلاقة معقدة ومتداخلة، وقد قدّمت عدة مدارس فكرية تفسيرات مختلفة لطبيعتها.

أولًا: النظرية الواقعية

تركّز الواقعية على القوة والمصلحة الوطنية كمرتكزين رئيسيين في تحليل السياسة الخارجية، وفقًا لهذه النظرية، يُستخدم الاقتصاد كوسيلة لخدمة الأهداف الأمنية للدولة، مثل تأمين الموارد، دعم الإنفاق العسكري، أو الضغط الاقتصادي على الخصوم، كذلك يرى الواقعيون أن التنافس الدولي اقتصاديًا ليس منفصلًا عن التنافس السياسي، بل هو جزء من صراع القوة بين الدول، كلجوء الولايات المتحدة إلى العقوبات الاقتصادية ضد دول تُعد تهديدًا لمصالحها الأمنية(٧).

ثانيًا: النظرية الليبرالية

تؤمن الليبرالية بأن العلاقات الاقتصادية تُسهم في تقليل النزاعات وتعزيز التعاون الدولي، وفقًا لهذه النظرية، كلما زادت الترابطات الاقتصادية بين الدول (مثل التجارة والاستثمار)، قلّت احتمالات الصراع، لأن تكلفة النزاع تصبح مرتفعة، كما تفسر هذه النظرية السياسات الخارجية الاقتصادية بأنها أدوات لبناء السلام والمصالح المتبادلة، كإنشاء الاتحاد الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية لدمج الاقتصادات الأوروبية بهدف منع الحرب(٨).

ثالثاً: نظرية الماركسية / الاقتصاد السياسي النقدي

تفسّر النظرية العلاقة بين الاقتصاد والسياسة الخارجية على أساس الصراع الطبقي وعدم المساواة في النظام الدولي، كذلك ترى أن الدول القوية تستخدم سياستها الخارجية لخدمة مصالح الشركات ورأس المال العالمي، وبما يعزز من التبعية الاقتصادية للدول الأضعف، وتركز على السيطرة الاقتصادية كأداة للهيمنة الدولية، وتنتقد المؤسسات الاقتصادية الدولية باعتبارها تُخدم الدول الكبرى، ومثالها على ذلك: استغلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأداة للنفوذ الإمبريالي في دول الجنوب(٩).

رابعاً: الاقتصاد السياسي الدولي

يجمع هذا الاتجاه بين أدوات التحليل السياسي والاقتصادي لدراسة كيفية تفاعل الدولة، السوق، والمؤسسات الدولية، ويُركّز على فهم الديناميكيات المتبادلة بين التجارة، الاستثمار، سياسات النقد، والقوة السياسية، في حين لا يتبنى منظورًا واحدًا، بل يستخدم أدوات من الواقعية والليبرالية والماركسية معاً. ومثالهم على ذلك، هو تحليل دور منظمة التجارة العالمية في صياغة القواعد الاقتصادية الدولية وتأثير ذلك على السياسات الخارجية للدول

الأعضاء(١٠)

خامساً: المدرسة المؤسسية الجديدة:

تُركّز على دور المؤسسات الوطنية والدولية في تنظيم العلاقة بين السياسة والاقتصاد، كما تفسّر السياسة الخارجية الاقتصادية بناءً على كيفية عمل المؤسسات، القواعد، والبيروقراطيات داخل الدولة، وترى أن التغيرات في السياسة الاقتصادية الخارجية ترتبط بتغيرات مؤسسية داخلية أو ضغوط من مؤسسات خارجية. حيث تقدم هذه النظريات أدوات تحليلية متباينة لفهم العلاقة بين الاقتصاد والسياسة الخارجية، فمنها من يُرجع الأمر إلى القوة والمصلحة، ومنها من يُؤمن بأهمية التعاون الاقتصادي، ومنها من يرى في الاقتصاد أداة للهيمنة. وتكمن أهمية هذه النظريات في توجيه الباحث لفهم كيف تُبنى وتُدار المصالح الوطنية في ظل اقتصاد عالمي متشابك(١١).

المبحث الثاني:

أدوات الاقتصاد السياسي في دعم السياسة الخارجية:

نظرا لأهمية العامل الاقتصادي ومساهمته في قوة أو ضعف الدولة، فإن للاقتصاد السياسي أهمية كبيرة في تنفيذ السياسة الخارجية للدولة في مختلف الظروف، إذ تساهم في قوة الدولة الاقتصادية والسياسية، وبدأ النشاط الاقتصادي يكتسب دوراً مركزياً في أجندة أعمال الدبلوماسيين في العلاقات الدولية، لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب زيادة وعي الدول بأهمية الرخاء الاقتصادي العالمي بشكل عام، وأهمية ازدهار التجارة بشكل خاص، وقد اعتمدت غالبية بلدان العالم وفي مقدمتها الدول الرأسمالية على الدبلوماسية الاقتصادية لتحقيق أهدافها السياسية ومصالحها الاقتصادية.

المطلب الأول:

الأدوات الاقتصادية المعتمدة في تنفيذ السياسة الخارجية:

يعتبر الاقتصاد أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للدولة والمؤسسات والمنضمات الدولية والإقليمية وكنوع من أنواع الدبلوماسية الحديثة والمعاصرة، حيث يمكن القول ان النشاط الاقتصادي الذي تمارسه أية دولة ضمن الإطار العام لسياساتها الخارجية تكون الغاية منه دعم أهداف هذه السياسة، واحتلت أدوات الاقتصاد السياسي كوسيلة للسياسة الخارجية مكانة هامة في العلاقات الدولية.

أولاً: المساعدات الاقتصادية:

تُعدّ المساعدات الاقتصادية من أهم الأدوات الناعمة التي تستخدمها الدول لتحقيق مصالحها الاستراتيجية على المستوى الدولي. فالمساعدات، وإن بدت في ظاهرها ذات طابع إنساني أو إنمائي، إلا أنها غالبًا ما تكون مشروطة وتُوجَّه لخدمة أهداف السياسة الخارجية للدولة المانحة، والتي أهمها، المساعدات الثنائية (**Bilateral Aid**): تقدمها دولة بشكل مباشر لدولة أخرى، والمساعدات المتعددة الأطراف (**Multilateral Aid**) تُقدَّم من خلال منظمات دولية كصندوق النقد الدولي أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمساعدات الإنسانية: تُقدَّم في أوقات الأزمات والكوارث الطبيعية، والمساعدات التنموية: لدعم التعليم، الصحة، الزراعة، والبنية التحتية، القروض الميسّرة: بفوائد منخفضة وفترات سداد طويلة(١٢).

وتهدف هذه المساعدات الاقتصادية في السياسة الخارجية الى كسب التأييد السياسي في المحافل الدولية، فتح أسواق جديدة أمام صادرات الدولة المانحة، وتعزيز نفوذ الدولة في مناطق استراتيجية، ودعم حلفاء سياسيين أو اقتصاديين، ومواجهة نفوذ قوى منافسة(١٣).

ثانياً: العقوبات التجارية:

العقوبات التجارية هي إجراءات تقييدية تُفرضها دولة أو مجموعة من الدول على دولة أخرى بهدف التأثير على سلوكها السياسي أو الاقتصادي. وتشمل عادةً حظر تصدير أو استيراد سلع وخدمات محددة، أو فرض قيود مالية ومصرفية، أو تجميد أصول، وذلك بهدف الضغط على الدولة المستهدفة لتغيير سياساتها.

ان من اهم العقوبات التجارية هي، حظر الصادرات، اي منع تصدير سلع أو تقنيات معينة إلى الدولة المستهدفة،

وحظر الواردات كمنع استيراد بضائع من الدولة المستهدفة، تجميد الأصول المالية، مثل حظر التعامل مع الحسابات البنكية والأصول التابعة للدولة أو لمؤسساتها، القيود المصرفية، كحظر استخدام النظام المالي العالمي أو منع التحويلات البنكية، وحظر الاستثمار: منع الشركات من الاستثمار أو إنشاء مشاريع في الدولة المستهدفة(١٤).

تهدف العقوبات التجارية الى، ردع الدول عن سياسات معادية أو تهديدات أمنية، والضغط من أجل تغيير سياسات داخلية (مثل قضايا حقوق الإنسان أو البرنامج النووي)، وتقويض القدرات الاقتصادية لدولة تُعد خصمًا أو تهديدًا استراتيجيًا، وتعزيز موقف تفاوضي في نزاعات سياسية أو أمنية(١٥).

ثالثاً: الاستثمارات العابرة للحدود

ان الاستثمارات العابرة للحدود، أو ما يُعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر، تشير إلى قيام دولة أو شركة وطنية بضخ رؤوس أموال في مشاريع إنتاجية أو خدمية داخل دولة أخرى. ويُعد هذا النوع من الاستثمارات أداة اقتصادية تستخدمها الدول لتعزيز نفوذها الخارجي وتحقيق مصالح استراتيجية على المدى الطويل.

وان من اهم أنواع الاستثمارات العابرة للحدود هي، الاستثمارات الحكومية، والتي تتم عبر صناديق سيادية أو مؤسسات مالية حكومية في مشروعات داخل دول أجنبية، والاستثمارات الخاصة، التي تقوم بها شركات وطنية كبرى في صناعات أو قطاعات استراتيجية (مثل الطاقة أو الاتصالات أو البنية التحتية)، واستثمارات الشراكات الثنائية، التي تُربط الاستثمارات باتفاقيات تجارية أو أمنية بين الحكومات(١٦).

حيث تهدف الاستثمارات العابرة للحدود في السياسة الخارجية الى، تعزيز النفوذ الاقتصادي والسياسي في مناطق استراتيجية، والوصول إلى الموارد الطبيعية أو الأسواق الواعدة، وبناء علاقات طويلة الأمد مع الحكومات المضيفة، وتحقيق استقرار سياسي في الدول المستقبلة للاستثمار بما يخدم مصالح المستثمر، والحد من نفوذ قوى منافسة عبر احتكار قطاعات اقتصادية حيوية(١٧).

رابعاً: التكتلات الاقتصادية والتحالفات التجارية

ان التكتلات الاقتصادية هي اتفاقيات إقليمية أو دولية بين مجموعة من الدول تهدف إلى تعزيز التعاون التجاري والاستثماري فيما بينها، من خلال إزالة الحواجز الجمركية وتوحيد السياسات الاقتصادية. تتفاوت هذه التكتلات في درجة التكامل، بدءًا من مناطق التجارة الحرة ووصولًا إلى الاتحادات الاقتصادية والنقدية.

كما ان أبرز أشكال التكتلات الاقتصادية، هي المنطقة تجارة حرة، والتي تهدف الى إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء (مثل اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى)، والاتحاد جمركي، والذي يهدف الى توحيد التعرفة الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء (مثل الاتحاد الجمركي الخليجي)، والسوق مشتركة، والتي تهدف الى حرية انتقال السلع، ورؤوس الأموال، والخدمات، والعمالة (مثل السوق الأوروبية المشتركة سابقًا)، اتحاد اقتصادي ونقدي: توحيد السياسات الاقتصادية والعملة (مثل منطقة اليورو)، والتكامل اقتصادي الكامل، الذي يشمل السياسة الخارجية والضريبية والنقدية (مرحلة نادرة في التطبيق)(١٨).

وتهدف التكتلات الاقتصادية في السياسة الخارجية الى تقوية الموقف التفاوضي الجماعي للدول الأعضاء أمام القوى الاقتصادية الكبرى، وتحقيق الاستقرار السياسي من خلال الروابط الاقتصادية، وتحصين الدول الأعضاء ضد الابتزاز أو الضغوط الاقتصادية الخارجية، بالإضافة الى توسيع النفوذ الإقليمي والدولي من خلال التعاون الاقتصادي المشترك، واستخدام السوق الموحدة كأداة جذب أو ضغط سياسي على الدول الأخرى(١٩).

أصبحت التكتلات الاقتصادية أداة فعالة في تنفيذ السياسة الخارجية للدول، إذ تعمل على خلق شبكات من الاعتماد المتبادل، مما يؤدي إلى خفض احتمالات الصراع السياسي وتعزيز التعاون الإقليمي. كما تُستخدم التكتلات في الضغط على دول غير منضوية بها للامتثال لقواعدها السياسية أو الاقتصادية.

المطلب الثاني:

انعكاسات الاقتصاد السياسي على أولويات السياسة الخارجية:

تتأثر السياسة الخارجية لأي دولة بعدة محددات، من أبرزها العوامل الاقتصادية، التي أصبحت في القرن الحادي

والعشرين مكوّنًا مركزيًا في اتخاذ القرار الخارجي. فالاقتصاد السياسي لا يؤثر فقط في كيفية تفاعل الدولة مع العالم الخارجي، بل في أولويات هذا التفاعل: من تتعاون معه، من تعاديه، وأين تركز نفوذها. هذه العلاقة ناتجة عن التشابك بين المصالح الاقتصادية والديناميكيات السياسية في بيئة دولية تتسم بالتداخل والتعقيد.

تُعد العلاقة بين الاقتصاد والسياسة الخارجية علاقة تفاعلية متبادلة التأثير، حيث يشكّل الاقتصاد السياسي أحد المحددات الرئيسة التي ترسم ملامح الأولويات الوطنية في السياسة الخارجية للدول. فالدولة لا تتحرك في محيطها الدولي بمعزل عن مصالحها الاقتصادية، بل غالبًا ما تُبنى أهدافها السياسية الخارجية استنادًا إلى اعتبارات اقتصادية ذات طابع استراتيجي(٢٠).

أولاً: تحديد مناطق النفوذ والمصالح

تؤدي المصالح الاقتصادية، كتأمين مصادر الطاقة، الأسواق، أو طرق التجارة، إلى تحديد مناطق النفوذ الجغرافي ذات الأهمية للدولة، كما ان السياسة الخارجية تُوجَّه نحو تعزيز العلاقات مع الدول التي تمثل مراكز اقتصادية أو مصادر موارد أساسية، مثل اهتمام الصين بأفريقيا نتيجة للموارد الطبيعية والاستثمارات في البنية التحتية ضمن مبادرة "الحزام والطريق(٢١).

ثانياً: التأثير في قرارات التحالفات الدولية

غالبًا ما تتحالف الدول مع شركاء تجاريين أو ماليين يعززون من أمنها الاقتصادي، كما ان الأولويات الاقتصادية قد تدفع الدولة إلى تغيير مواقفها السياسية بما يتناسب مع مصالح شركائها، كدول جنوب شرق آسيا التي تُعيد ترتيب تحالفاتها مع الولايات المتحدة أو الصين وذلك حسب حجم الاستثمارات والمبادلات التجارية(٢٢).

ثالثاً: توجيه أدوات السياسة الخارجية

الدول تُفضّل استخدام أدوات اقتصادية (مثل الاستثمارات، المساعدات، أو الاتفاقيات التجارية) لتوسيع نفوذها بدلاً من استخدام الوسائل العسكرية، فالاقتصاد السياسي يُعزز من التوجه نحو "الدبلوماسية الاقتصادية" التي تضع الاقتصاد في صلب العلاقات الدولية(٢٣).

وبناء على ما تقدم، فان الأولويات السياسة الخارجية تتغيّر بناءً على متطلبات التنمية الاقتصادية في الداخل، مثل جذب الاستثمارات أو الانفتاح على الأسواق، وفي أوقات الأزمات الاقتصادية، قد تتحول السياسة الخارجية إلى التركيز على تأمين الدعم المالي أو تخفيف العقوبات، كما ان الوضع الاقتصادي للدولة قد يفرض قيودًا على طموحاتها في السياسة الخارجية (مثل التراجع عن مشاريع توسعية، أو قد يُحفزها على توسيع حضورها الخارجي لجلب الموارد أو الفرص الجديدة، مثل انخراط دول الخليج في الاستثمارات العالمية نتيجة الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل في ظل تقلبات أسعار النفط).

وفي ظل اقتصاد عالمي مترابط، تؤثر الأزمات الاقتصادية (مثل الركود أو التضخم العالمي) على قرارات السياسة الخارجية، كما ان الدول قد تغير مواقفها تجاه قضايا معينة إذا كانت لها تبعات اقتصادية مباشرة (كالموقف من العقوبات أو النزاعات التجارية).

وفي الختام، فإن الاقتصاد السياسي لا يُعد مجرد عنصر داعم للسياسة الخارجية، بل أصبح عنصرًا موجهًا لها، يحدد أولوياتها، ويرسم أدواتها، ويوجه تحالفاتها. ومع تعقّد النظام العالمي وزيادة الاعتماد المتبادل، أصبحت الأولويات الاقتصادية أكثر حضورًا في صنع القرار الخارجي، ما يحوّل السياسة الخارجية إلى انعكاس مباشر للمصالح الاقتصادية الوطنية.

فالاقتصاد السياسي لم يعد عنصراً تابعاً في تشكيل السياسة الخارجية، بل أصبح محرّكًا محوريًا يعيد صياغة الأولويات، يحدد الأدوات، ويقود التفاعلات الدولية. وفي عالم تسوده العولمة، فإن أي سياسة خارجية فعّالة لا بد أن تكون مبنية على إدراك دقيق لتوازنات الاقتصاد السياسي العالمي وتأثيره على المصالح القومية.

الخاتمة:

اولاً: النتائج:

•الاقتصاد السياسي أضحى أداة مركزية في رسم السياسة الخارجية.
•التوجهات الاقتصادية للدولة تحدد أولوياتها الخارجية أكثر من أي وقت مضى.
•الصراعات والتحالفات الدولية في كثير من الأحيان ذات خلفيات اقتصادية.

ثانياً: المقترحات

•ضرورة مراعاة التوازن بين المصالح الاقتصادية والسياسية في رسم السياسة الخارجية.
•تعزيز أدوات الاقتصاد السياسي في مراكز صنع القرار الخارجي.
•تطوير دراسات الاقتصاد السياسي الدولي كحقل مستقل ومؤثر.

الهوامش

(١) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨، ص٩٠.
(٢) د. مروة خليل محمد مصطفى، الاقتصاد السياسي الدولي وتفسير تنامي وتراجع القوى الكبرى، مجلة كلية السياسة والاقتصاد في جامعة بيني سويف، العدد التاسع عشر، يوليو ٢٠٢٣، ص١٣٢.
(٣) Keohane, Robert O., & Nye, Joseph S, Power and Interdependence, Longman, ٢٠١١, p.٣٤.
(٤) مصطفى الادهم، في السياسة الخارجية، مقال في مجلة الثقافة، ١٦ فبراير ٢٠١٢، منشور على الرابط: https://www.almothaqaf.com
تاريخ زيارة الموقع: ٢٠٢٥/٥/٧.
(٥) محمد السيد سليم، تحليل النظم السياسية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ٢٠٠٠، ص٩١.
(٦) عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠٥، ص٤٢.
(٧) محمد عبد العزيز، العلاقات الدولية والنظريات المفسرة للسياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٧، ٢٠١٢، ص٦٥.
(٨) حيدر كريم الطائي، الاقتصاد السياسي الدولي وتفاعلات النظام العالمي، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٩، ص٤١.
(٩) أحمد حسن كاظم، نظريات العلاقات الدولية – تحليل نظري للعلاقة بين السياسة والاقتصاد، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٩، جامعة بغداد، ٢٠٢١، ص ٨٨.
(١٠) Cohen, Benjamin J. International Political Economy: An Intellectual History, Princeton University Press, ٢٠٠٨, p.٥٣.
(١١) Peters, B. Guy. Institutional Theory in Political Science: The New Institutionalism, Bloomsbury Academic, ٢٠١٢, p.٢٤.
(١٢) جاسم عقيل محمد، أثر المتغير الاقتصادي على صنع السياسة الخارجية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، ٢٠٠٨، ص ٥٢.
(١٣) محي الدين سعدون، الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية، مجلة الجامعي، جامعة بغداد، ٢٠٢٣، ص٩.
(١٤) محمد عبد العزيز، استخدام الأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٨، مركز الأهرام للدراسات، ٢٠١٤، ص ١١٢.
(١٥) عبد الجبار عبود، السياسة الخارجية والعقوبات الاقتصادية – دراسة في المفهوم والتطبيق، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص ٨٨.
(١٦) سعد عبد الله محمود، الدبلوماسية الاقتصادية وأثرها في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص٤٥.
(١٧) جاسم عقيل عبود، الاستثمار الأجنبي كأداة للنفوذ الدولي، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، ٢٠١٧، ص ٦٧.
(١٨) نزار عبد الكريم، التكتلات الاقتصادية وأثرها في النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص ٩٦.
(١٩) عبد المنعم السيد، التكامل الاقتصادي العربي – الأبعاد السياسية والاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٣٣، ٢٠١٥، ص ٧١.
(٢٠) محمد عبد العزيز، العلاقات الدولية في ظل الاقتصاد العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٤، ٢٠١٦، ص ١١٢–١١٧.
(٢١) سامي محمد العابد، الاقتصاد السياسي وأثره في توجيه السياسة الخارجية للدول الكبرى، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٣، ٢٠١٨، ص ١٠٤–١١٠.
(٢٢) علي كاظم حميد، تحولات النظام الاقتصادي الدولي وانعكاساتها على السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد،

٢٠١٩، ص ٥٨.
(٢٣) نجلاء أبو النصر، الدبلوماسية الاقتصادية في السياسة الخارجية الحديثة، مركز الأهرام للدراسات السياسية، ٢٠٢١، ص ٣٢-٣٦.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية:

- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨.
- محمد السيد سليم، تحليل النظم السياسية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ٢٠٠٠.
- عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠٥.
- نجلاء أبو النصر، الدبلوماسية الاقتصادية في السياسة الخارجية الحديثة، مركز الأهرام للدراسات السياسية، ٢٠٢١.

ثانياً: الصحف والمجلات:

- د. مروة خليل محمد مصطفى، الاقتصاد السياسي الدولي وتفسير تنامي وتراجع القوى الكبرى، مجلة كلية السياسة والاقتصاد في جامعة بني سويف، العدد التاسع عشر، يوليو ٢٠٢٣.
- محمد عبد العزيز، العلاقات الدولية والنظريات المفسرة للسياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٧، ٢٠١٢.
- حيدر كريم الطائي، الاقتصاد السياسي الدولي وتفاعلات النظام العالمي، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٩.
- أحمد حسن كاظم، نظريات العلاقات الدولية – تحليل نظري للعلاقة بين السياسة والاقتصاد، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٩، جامعة بغداد، ٢٠٢١.
- جاسم عقيل محمد، أثر المتغير الاقتصادي على صنع السياسة الخارجية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، ٢٠٠٨.
٦. حي الدين سعدون، الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية، مجلة الجامعي، جامعة بغداد، ٢٠٢٣.
- محمد عبد العزيز، استخدام الأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٨، مركز الأهرام للدراسات، ٢٠١٤.
- عبد الجبار عبود، السياسة الخارجية والعقوبات الاقتصادية – دراسة في المفهوم والتطبيق، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، ٢٠١٦.
- سعد عبد الله محمود، الدبلوماسية الاقتصادية وأثرها في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، ٢٠١٥.
- جاسم عقيل عبود، الاستثمار الأجنبي كأداة للنفوذ الدولي، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، ٢٠١٧.
- نزار عبد الكريم، التكتلات الاقتصادية وأثرها في النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، ٢٠١٨.
- عبد المنعم السيد، التكامل الاقتصادي العربي – الأبعاد السياسية والاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٣٣، ٢٠١٥.
- محمد عبد العزيز، العلاقات الدولية في ظل الاقتصاد العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٤، ٢٠١٦.
- سامي محمد العابد، الاقتصاد السياسي وأثره في توجيه السياسة الخارجية للدول الكبرى، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٣، ٢٠١٨.
- علي كاظم حميد، تحولات النظام الاقتصادي الدولي وانعكاساتها على السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، ٢٠١٩.

ثالثا: مصادر الانترنت:

1. مصطفى الادهم، في السياسة الخارجية، مقال في مجلة الثقافة، 16 فبراير 2012، منشور على الرابط: https://www.almothaqaf.com

رابعا: المصادر الأجنبية

1. Keohane, Robert O., & Nye, Joseph S, Power and Interdependence, Long-man, 2011.
2. Cohen, Benjamin J. International Political Economy: An Intellectual His-tory, Princeton University Press, 2008.
3. Peters, B. Guy, Institutional Theory in Political Science: The New Institu-tionalism, Bloomsbury Academic, 2012.

Al-Thakawat Al-Biedh Maga-

Website address
White Males Magazine
Republic of Iraq
Baghdad / Bab Al-Muadham
Opposite the Ministry of Health
Department of Research and Studies
Communications
managing editor
07739183761
P.O. Box: 33001
International standard number
ISSN 2786-1763
Deposit number
In the House of Books and Documents
(1125)
For the year 2021
e-mail
Email
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

فصلية مُحكَمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية

العدد (١٨) السنة الخامسة رمضان ١٤٤٧ هـ آذار ٢٠٢٦م

general supervisor

Ammar Musa Taher Al Musawi

Director General of Research and Studies Department

editor

Mr. Dr. fayiz hatu alsharae

managing editor

Hussein Ali Mohammed Al-Hasani

Editorial staff

Mr. Dr. Abd al-Ridha Bahiya Dawood

Mr. Dr. Hassan Mandil Al-Aqili

Prof. Dr. Nidal Hanash Al-Saedy

a.m.d. Aqil Abbas Al-Rikan

a.m.d. Ahmed Hussain Hai

a.m.d. Safaa Abdullah Burhan

Mother. Dr.. Hamid Jassim Aboud Al-Gharabi

Dr. Muwaffaq Sabry Al-Saedy

M.D. Fadel Mohammed Reda Al-Shara

Dr. Tarek Odeh Mary

M.D. Nawzad Safarbakhsh

Prof. Noureddine Abu Lehya / Algeria

Mr. Dr. Jamal Shalaby/ Jordan

Mr. Dr. Mohammad Khaqani / Iran

Mr. Dr. Maha Khair Bey Nasser / Lebanon